العدد (1579) السنة السابعة - الاربعاء (12) آب 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

دعوات برلمانية للتحقيق في الخروقات الأخيرة

تنظيم القاعدة يعزف من جديد على وتر الطائفية

فشل في اذكاء التوترات الطائفية

بغداد / المدى والوكالات

في الوقت الذي دعا فيه أعضاء مجلس النواب رئيس الوزراء نوري المالكي إلى إجراء تحقيق سريع لمعرفة الأسباب التي أدت إلى تدهور الأمن في أعقاب سلسلة تفجيرات في الموصل وبغداد أسفرت عن وقوع اكثر من ٢٧٠ ضحية، قالت وزارة الداخلية: إن تنظيم القاعدة في العراق يحاول إذكاء التوتر الطائفي من خلال الهجمات التي تستهدف المدنيين العراقيين.

واستبعد رئيس مجلس النواب إياد السامرائي أن يكون انسحاب القوات الأميركية من المدن هو سبب ما حدث، مؤكدا في تصريحات صحفية قدرة القوات العراقية على مواجهة التحديات الناجمة عن العنف.

واستهدفت اعتداءان ارهابيان المدنيين في بغداد والموصل، واوقعا العديد من الضحايا، غالبيتهم من عمال البناء او الاسر المتواجدة في منازلها.

من جهته دعا النائب علاء مكي القيادي في الحزب الإسلامي الحكومة إلى الاضطلاع بمسؤولياتها في بسط الأمن في البلاد. وقال: «كعضو في مجلس النواب، أدعو المسؤولين عن الأمن في وزارتي الداخلية والدفاع ورئيس الوزراء نفسه للقيام بواجباتهم والتصدي للمشكلة»، واضاف: «نحن غير مقتنعين ببياناتهم التي تقول إن كل شيء على ما يرام وإن السلطات تسيطر على الموقف، هذا بالنسبة لنا حديث لا جدوى منه، والمواطنون العراقيون يريدون ما هو أكثر من ذلك، إنهم يريدون الاستقرار والسيطرة على الوضع الأمني.»

فيما عزا النائب عن كتلة التحالف الكردستاني فرياد رواندزي تزايد أعمال العنف إلى حدوث تغيير في الاستراتيجية التي يتبعها مسلحو تنظيم القاعدة. وقال: ان «ما يجري في بغداد والموصل وغيرهما من المدن ليس ناجما عن عدم قدرة قوات الأمن لدينا على القيام بمهامها، ولكنه ناجم عن تحول في ستراتيجية القاعدة وغيرها من الجماعات الإرهابية التي أعادت تشكيل صفوفها وغيرت ستراتيجيتها وتركيز جهودها في مناطق محددة مثل الأحياء الشيعية أو السنية وأحيانا المسيحية.»

ويقر جي غوهل من مؤسسة Asia Pacific التي تتخذ من لندن مقرا لها بأن الأيام الماضية شهدت زيادة ملحوظة في أعمال العنف في العراق، غير أنه أضاف قائلا: «ولكن بالمقارنة بما كان يحدث قبل بضعة أشهر فقط، نلاحظ الآن حدوث تغيير هائل، حيث أن وضع الأمن في العراق تحسن بصورة كبيرة جدا.»

وكان المتحدث باسم وزارة الداخلية اللواء عبد الكريم خلف قد قال بحسب (سي ان ان): إن تنظيم القاعدة في العراق يحاول إذكاء التوتر الطائفي من خلال الهجمات التي تستهدف المدنيين العراقيين، مشيرا الى «إن معظم الهجمات التي نفذها تنظيم القاعدة في العراق استهدفت المدنيين وليس قوات الأمن العراقية». وأضاف خلف: «هذه هي الورقة التي يلعب بها تنظيم القاعدة حالياً، من خلال استهداف المناطق والأحياء ذات الأغلبية الشيعية، وذلك بهدف إثارة العنف الطائفي». وأردف قائلاً: «غير أن هذا لن يحدث لأن قوات الأمن العراقية والشعب العراقي عموماً يدركون هذه اللعبة الخاسرة ولن يقعوا في شركها».

وجاءت سلسلة التفجيرات بعد أقل من أسبوع من هجمات مماثلة استهدفت عدداً من الحسينيات يوم الجمعة الماضية، أوقعت ٥٠ شهيدا على الأقل، وأكثر من ١٥٤ جريحاً آخرين. وأثارت الهجمات مخاوف تجدد العنف الطائفي في العراق وتساؤلات حيال قدرة القوات الامنية على السيطرة على زمام الأمن بعد انسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية في ٣٠ حزيران الماضي.

على الارجح

دولة الشجب والاستنكار

عمار كاظم محمد

هيبة أي دولة في العالم تأتي من فاعلية قوانينها وقدرتها على فرض سيطرتها وإيقاع العقوبات الرادعة بحق كل من يتجاوز تلك القوانين، وحينما تتساهل الدولة في تنفيذ ما يجب عليها من التزامات تجاه مواطنيها وحماية المجتمع من المجرمين فإن ذلك يقود إلى إسقاط تلك الهيبة، لأن من أمن العقوبة أساء الأدب، وتلك هي مشكلة الدولة في ظل النظام الذي يتبنى «ديمقراطية» التشاور في اتخاذ القرار طبقا للمحاصصات الفئوية والسياسية.

كان من نتيجة ذلك أن يكون المواطن دائما هو الضحية في ظل الخلافات السياسية، فإلى متى سيظل العراقي يدفع دمه ثمنا لتراخي الدولة في معاقبة الخارجين على القانون؟ هذا ما لمسناه ومازلنا نلمسه في ما حدث من تفجيرات إجرامية طالت المواطنين الأبرياء في مدينتي الموصل وبغداد منذ يومين.

والتساؤل الذي يطرح نفسه أمامنا هو: هل تحتاج الدولة إلى إذن من احد كي تقوم بمعاقبة المجرمين؟ ولماذا لا يتم تفعيل القانون حينما تكون الدولة، ضمن السياق المنطقي، غير خاضعة للضغوطات السياسية؟ ولماذا لا يتم كشف هويات الخارجين على القانون والجهات التي ينتمون إليها حينما يتم إلقاء القبض عليهم؟ ولماذا لا يتم تنفيذ العقوبات بحق المدانين بعد صدور الأحكام عليهم حتى يكونوا عبرة لغيرهم ويرتدع من يرتكبون الشرور عن أفعالهم؟

إن هذا التراخي في تطبيق القانون والصراعات السياسية بين الكتل المختلفة خصوصا مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية القادمة، ووضع العراقيل أمام الجهات التنفيذية للقيام بواجباتها في تطبيق القانون باستخدام الضغط السياسي بالإضافة إلى عدم تفعيل قوانين العقوبات، كلها قد أدت بالتالي إلى خلق نقاط ضعف استغلها المجرمون للقيام بأفعالهم الشريرة تجاه أبناء هذا الوطن والضريبة مئات من الشهداء والجرحى في صفوف المدنيين.

ألم تكن حوادث الإرهاب المتكررة في الموصل دليلا على أن حلقات هذا النفر الضال مازالت نشطة وهي تفتك بالأبرياء يوميا؟ فلماذا لم تتحرك الجهات المعنية لوضع خطة أمنية على غرار الخطط السابقة لتخليص أهلنا من أولئك المجرمين؟

أليس من ابسط حقوق المواطن على الدولة أن توفر له الحد الكافي من الأمن لكي يستطيع أن يعمل ويقي عائلته شر الفاقة في مكان لا يتلفت فيه من الخوف أو يتحسب الهواجس من الخطر الكامن خلفه ؟

إلى متى ستظل الجرائم تتكرر في نفس الأماكن وبنفس الطرق بينما لا يملك سياسيونا غير الشجب والإدانة والاستنكار التي لم تعاقب يوما مجرما ولا مسحت دمعة عن عين ثكلى ولا أزاحت ذبابة عن موضعها.

ما يريح الناس والمجتمع في هذا البلد المنكوب ليست بيانات الشجب والإدانة، بل تفعيل القانون ومعاقبة المذنبين وفضح جرائمهم وهو بالتأكيد الطريق الصحيح لبناء الثقة بين المواطن وبين الدولة مثلما هو الطريق الصحيح لتأكيد هيبة الدولة وقوتها وسيطرتها على الوضع الأمني في البلاد.

بعد أن كان ينبض بالحياة

نهر ديالى مهدد بالاندثار لكثرة الملوثات فيه

ديالى / المدى

يقف الشاعر نعمان الزهيري متأملا نهر ديالى بعد طول غياب امتد لعقدين من الزمن أرغم على هجرانه بعدما اشتدت به مصاعب الحياة ليعود إلى دياره بعد طول فراق، فتتسارع خطواته للقاء النهر الذي لم ينسه يوما وكتب قرب ضفتيه أجمل قصائد الحب والغزل وهو يقول «لقد اصبح النهر كهلا واصابته الكثير من جراح الدهر فماؤه غير نظيف وهجره الاحباب».

ويشير الزهيري، بحسب وكالة أنباء (شينخوا) الصينية إلى أن النهر يحتضر الان، فالاوساخ تملأ مياهه، ومياه الصرف الصحي ترمى فيه مباشرة من دون اي معالجة، وليس هناك اي متابعة من قبل المسؤولين المحليين.

ويعتبر نهر ديالى أحد أهم الانهار الرئيسة في محافظة ديالى ويبلغ طوله نحو ٤٤٥ كم وتقع منابعه في سلاسل جبلية داخل الاراضي الايرانية ويقطع النسبة الاكبر من مسيرة جريانه في مدن محافظة ديالى ويلتقي نهر دجلة جنوب العاصمة بغداد وهو احد روافده الرئيسة.

ويؤكد الكثير من المسؤولين المحليين والمختصين في مدينة بعقوبة ان نهر ديالى يعاني من تلوث كبير وشحه كبيرة في مياهه اثرت بشكل كبير على نوعية المياه الموجودة فيه، اضافة الى عدم معالجة الحشائش والقصب على جانبيه التي اثرت على تدفق مياهه.

وفي هذا الصدد، قال صادق عزيز، باحث في مجال البيئة إن النهر يتعرض بشكل مستمر للعديد من الملوثات ومنها رمي كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي مباشرة دون معالجتها، اضافة الى رمي مخلفات المستشفيات الحكومية والنفايات وهي ذات خطورة بالغة جدا نظرا لما تحويه من مواد كيمائية»، مبينا أن نوعية مياه النهر تغيرت بشكل كبير خلال السنوات الماضية ويمكن ملاحظتها بالعين المجردة، إضافة إلى الروائح الكريهة المنبعثة منها.

ويصف عمر السامرائي (فلاح) فكرة اندثار النهر واختفائه بأنها امر ليس بالغريب نتيجة ما يتعرض اليه النهر قائلا «الملوثات دمرت الجزء الاكبر منه واصبح نهراً للمجاري وليس نهرا طبيعيا فالروائح التي تنبعث منه تجعل المرء يركض بعيدا هربا منه، فضفة النهر كانت قبل سنين قلائل ملتقى العوائل والاحبة والعشاق، لكن الحال تغير الان ويمكن ان نرى يوما توقف نبضه كما توقف النبض في البساتين الزراعية التي دمرت بسبب شحة المياه، كما ان مياهه لاتصلح للاسف حتى لسقي البساتين بسبب ارتفاع الملوحة والمواد الكيمياوية فيها».

فيما يقول المواطن غسان الدراجي (معلم) «جميع الاهالي يعشقون النهر فهو نبض الحياة للمدن التي يمر بها ولايمكن تخيل بعقوبة من دون نهر يمتد في منتصفها منذ آلاف السنين لم تتوقف مياهه عن التدفق لكن ما نراه والاهمال الحاصل يجعلنا نعتقد ان النهر يعاني نهاية مأساوية حقيقية ربما سنكون شهودا على صورها الاخيرة».

من جانبه، أفاد سعدي الشمري المسؤول في دائرة البيئة بأن دائرته تعمل وفق امكانياتها للحد من ظاهرة تلوث مياه النهر، لافتا إلى أنه جرى إرسال الكثير من مذكرات التنبيه للدوائر الحكومية المخالفة، ومنها دائرة المجاري وبعض المستشفيات الحكومية لغرض الحد من رمي المخلفات في النهر مباشرة نظرا لما تؤدي اليه من ارتفاع في نسب التلوث في مياه الانهار، مبينا ان هناك اربعة مواقع لرصد نسب التلوث موجودة على طول نهر ديالى باعتباره من اكبر الانهار الرئيسة في بعقوبة.

مناشدة كويتية للاستفادة من معلومات تخص مفقوديها في العراق

الكويت / الوكالات

حثت دولة الكويت، العراق على الاستفادة قدر الامكان من المعلومات المتوفرة لدى شهود العيان حول رفات الاسرى والمفقودين الكويتيين والمقابر الجماعية من أجل اغلاق هذا الملف ووضع حد لمعاناة أسرهم في الكويت. جاء ذلك في رسالة وجهها رئيس اللجنة الوطنية الكويتية لشؤون الاسرى والمفقودين بالانابة ابراهيم ماجد الشاهين الى مدير مكتب رئيس الوزراء العراقي طارق نجم عبدالله ردا على رسالة منه.

ونوه الشاهين في الرسالة التي وجهت نسخة منها الى الرئيس الحالي لمجلس الامن (بريطانيا) وتم تعميمها الى توفر حسن النوايا لدى الجانبين في هذا الملف، معربا عن تقديره لجهود رئيس الوزراء نوري المالكي وحث على تفهم دوافع الاصرار على التعجيل في حسم هذا الملف وما يمثله من معاناة .

ودعا رئيس اللجنة الوطنية الكويتية لشؤون الاسرى والمفقودين بالانابة الى اتخاذ ما يلزم من اجراء عاجل لتحديد أماكن المقابر الجماعية التي طمس مرتكبوها اثارها عمدا مشيرا الى ان شهود العيان هم المصدر الوحيد للمعلومات عن مواقع تلك المقابر. واضاف « بعد مرور كل هذه السنوات فانه لابد من الحصول على معلومات من هؤلاء الشهود طالما كان ذلك ممكنا».

واعرب في رسالته عن الامل بالتوصل الى حل نهائي للقضية الانسانية الخاصة بأسرى الحرب والمفقودين الكويتيين ووضع حد لمعاناة اهاليهم التي طالت زهاء ٢٠ عاما . وقال ايضا «وباعتبارهما عضوين في اللجنة الثلاثية الدولية ولجنتها الفرعية الفنية فان على العراق والكويت ان ينسقا جهودهما مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من أعضاء اللجنة» من اجل حل القضية. واعرب الشاهين عن الشكر للسفير غينادي تاراسوف عن جهوده كمنسق لهذه القضية كما اعرب عن الأمل في أن يسفر اجتماع اللجنة الفنية عن تحقيق» تقدم حقيقي» نحو تحديد مواقع المقابر الجماعية. وجاءت الرسالة الكويتية ردا على دعوة العراق في منتصف تموز من خلال رسالة الدكتور طارق نجم عبد الله مدير مكتب نوري المالكي للشاهين لزيارة العراق لبحث «السبل الممكنة لتعزيز التعاون بشأن هذه المسألة». في مسعى لأغلاق هذا الملف. وأشارت الرسالة العراقية الى ان المالكي ينظر بأهمية كبرى لهذه المسألة وانه اصدر تعليمات الى مكتبه لمتابعة وتقديم كل المساعدة اللازمة في هذا الصدد.

وتجدر الاشارة الى انه تم التعرف على رفات ٢٣٦ مفقودا حتى الآن من أصل ٦٠٥ اسرى ومفقودين من الكويت ودول اخرى.

توقعات بإعدام حارس بريطاني قتل زميليه في بغداد

عنصر أمني سابق: المنطقة الخضراء (فيلم ويسترن)

عناصر في شركة حمايات امنية خاصة

لندن / الوكالات

قالت صحيفة الغارديان البريطانية في مقال لها: ان شركات الامن الخاصة في العراق تعمل في بيئة مليئة بالعنف والكحول وقلة الخبرة.

وشبه كاتب المقال وهو احد العناصر الامنية السابقة في العراق واسمه شاركي، المنطقة الخضراء في بغداد بـ«فيلم وسترن» (افلام رعاة البقر غرب اميركا) واضاف: ان «الامن غير مستتب في هذه البقعة التي تضع عدة جهات فيها رجالا ومجموعات مختلفة آتية من ثقافات مختلفة وتطلب منها ان تتعايش».

ويتابع المقال بالاشارة الى ان المنطقة الخضراء هي «عبارة عن قلاع صغيرة مبنية وراء جدران سمنتية سكانها بعض الشبان الذين يعملون تحت ظروف ضاغطة، وبعضهم الآخر لا يجب ان يتواجد في المكان». ففي المنطقة الخضراء التي تتخذها معظم شركات التعاقد مقرا لها، الشبان مسلحون بشكل كثيف، وحيث يقيمون، تكثر عادة الحانات وينتشر الكحول».

ويقول شاركي: ان المشكلة تكمن في «امتزاج الكحول بالسلاح، وهو امر لا يجب ان يحصل»، ويتابع راويا عدة حوادث جرت له بينما كان يعمل في المنطقة الخضراء. ان الشركات الامنية عندما بدأت عملها في العراق عام ٢٠٠٣، كان مجمل الموظفين من الاشخاص الذي خدموا سابقا في الاستخبارات البريطانية والقوات الخاصة البريطانية. ويتابع قائلا: انه في هذه الفترة وبينما كانت هذه الشركات تعمل في كل انحاء العراق، لم يكن ابدا من الطبيعي ان «يمتزج السلاح بالكحول»، ولكن عندما بدأت الحاجة الى المزيد من الرجال، وبدأت الشركات تأتي بجنود عاديين سبق وخدموا في الجيش ولكنهم غير متخصصين في مجال الحماية الخاصة، تغيرت الامور، فاصبح كل من حضر تدريبا في مجال المرافقة «يطلق على نفسه صفة متعاقد امني». وتابع: ان عناصر امنية تم استقدامهم من بعض البلدان النامية، ومرتزقة من جنوب افريقيا والكثيرين من الذي يسعون وراء الربح المادي السريع دون ان يكون لهم أي علاقة في مجال تقدير مدى خطورة العمل ولا كيفية ادارة هذا الخطر والتعامل معه.

ويختم الكاتب بالقول: ان عدد المتعاقدين زاد الى حد انعكس على سوق العمل بحيث بدأت الشركات تخفض الرواتب.

وفي السياق ذاته، اجرى مراسل صحيفة التايمز اوليفر اوغست مقابلة مع داني فيتسمونز الذي قتل زميليه والذي قال للصحيفة انه فعل ما فعل دفاعا عن نفسه. وروى فيتسمونز روايته وقال انه «دخل في شجار مع اثنين من زملائه سمروه في الارض واشبعوه ضربا، ولكنه عندما استطاع الوصول الى سلاحه اطلق النار عليهما، وكان ثملا». كما تنقل الصحيفة عن موظف عراقي لدى «آرمور جروب» التي يعمل فيتسمونز لديها قوله ان « فيتسمونز كان رجلا سيء الطباع وان الكثيرين كانوا يخافون منه ويتفادونه». وقال موظف آخر لدى الشركة ان «البعض سمع ان فيتسمونز تورط في مشاكل مع السلطات حتى في بلاده حسبما نقل عن زملاء بريطانيين له نصحوا الكثيرين بعدم الثقة به».

فيما اكدت الغارديان نقلا عن الناطق باسم وزارة الداخلية اللواء عبد الكريم خلف: إن فيتسمونز «اعترف خلال الاستماع الأولي لإفادته بإطلاق النار على زميليه وقتلهما. وقال خلف: إن الحارس البريطاني «اعترف بقتل رجلين ولا يزال تحت التحقيق في المنطقة الخضراء بتهم القتل العمد»، مشيرا إلى أنه «سيواجه حكما بالإعدام أو السجن مدى الحياة تبعا لإثبات الجرم». مبينا انه حاول الهروب قبل أن يتم إلقاء القبض عليه وهو الآن في سجن تابع للشرطة العراقية وسيحاكم بموجب القانون العراقي».

كما ذكرت الصحيفة إن الملاك القنصلي في السفارة البريطانية ببغداد «يحاول الاتصال بـ فيتسمونز المحتجز في سجن عراقي داخل المنطقة الخضراء قريبا من مكان مقتل الجندي البريطاني السابق بول ماكيغان والعامل السابق في القوة الجوية الاسترالية دارن هور في أثناء مشادة في بار تابع للشركة الأمنية التي يعملون فيها في وقت سابق من يوم الأحد». وأكد متحدث باسم السفارة إن المتهم «مثل أمام محكمة إلا أن السفارة لم تؤكد اعترافه بالجرم».

بذريعة الحفاظ على أمن قواتها

واشنطن تسعى لمنع نشر صور اساءات جنودها لعراقيين

واشنطن / أف ب

طلبت ادارة الرئيس الاميركي باراك وباما من المحكمة العليا الاميركية ان تمنع نشر صور تظهر جنودا اميركيين يخضعون معتقلين في العراق وافغانستان للتعذيب حفاظا على امن الجنود العاملين ميدانيا.

وورد في طلب الادارة الاميركية ان «الرئيس الاميركي والمسؤولين العسكريين الكبار الذين يديرون العمليات في العراق وافغانستان حاليا يرتؤون ان نشر هذه الصور سيعرض حياة وسلامة الجنود والموظفين الاميركيين للخطر». وسيكون على المحكمة العليا ان تعلن في الاشهر المقبلة ان كانت ستقبل هذا الطلب ام لا.

وبعد حصول جمعية الدفاع عن الحريات المدنية (اكلو) النافذة على هذه الصور في العام ٢٠٠٤، امرت السلطات القضائية في الربيع الفائت وزارة العدل بنشر نحو ٣٠ صورة. وكان يفترض بالاخيرة ان تنفذ الامر في نهاية ايار وكانت مستعدة لنشر مئات الصور. الا ان الرئيس الاميركي اوقف عملية النشر في ١٣ ايار معتبرا ان نشر هذه الصور «سيزيد من المشاعر المعادية للاميركيين ما سيعرض حياة الجنود لخطر اكبر».

وفي طلبها منع نشر تلك الصور، تقول المحامية في رئاسة الحكومة ايلينا كاغان: انها تظهر مشاهد سوء معاملة مرتبطة بالجنس غالبا، ضد سجناء مكبلين ورؤوسهم مغطاة باكياس.

وذكرت المحامية: انه «من بين القضايا الست المرتبطة بهذا السلوك، صدرت ادانة في ثلاث قضايا، واعتبر المتهمون في قضيتين من القضايا الثلاث مذنبين وعوقبوا». ودعما لطلب عدم النشر حفاظا على سلامة الجنود تم الاستشهاد بعدد من المسؤولين العسكريين ذوي الخبرة الطويلة في العراق وافغانستان. واكدت «اكلو» في بيان ان «هذه الصور دليل ملموس على ان ممارسة التعذيب من قبل الجنود الاميركيين بحق المعتقلين لم تكن حدثا استثنائيا بل ممارسة طبقت حتى خارج سجن ابو غريب». واعتبرت الجمعية انه «مهما كانت الصور قاسية، من حق الشعب الاميركي ان يطلع على وسائل التعذيب التي تمارس باسمه».